فتوى اقتناء السكن الربوي

الحلقة 27

الأفندية المطربشين والحسو في ارتغاء

كتبنا في سلسلة " ضعيف الصحيحين"، في الحلقة 31، على موقعنا، تحت

عنوان: "كيف جمع "الثبات" و"الجريان" بين الشيخ ابن باز، وغاليليو غاليلي، والبابا أوربان الثامن

؟"

{ومن المفارقات التاريخية، أن يبدأ الحوار العلمي الكنسي على أسنة الخوازيق

ولهيب المحارق المتأججة بأجساد المخالفين للأطروحات التي تقول بها الكنيسة حيث سلكهم القساوسة في عداد الهرطقيين خارج هرطقتهم البولصية {نسبة إلى القديس بولص} التاريخية، التي مثلت عند المُحاقة أكبر انقلابية دينية حصلت في التاريخ البشري كله، حيث تغلب

التيار الهرطقي البولصي الوثني المتفلسف على الخطاب المباشر والبسيط لمواعظ الجبل التي تلقفها الحواريون من في المسيح ﷺ حية مُحْيِيّة وصافية رقراقة زلالاً، ليكتب النجاح والاستمرارية التاريخية للمتطفلين الهرطقيين الذين سيستحوذون حتى على اسم الدعوة ويحتكرون استعماله، في حين انقرض الحواريون وكنيسهم وطواهم التاريخ إلى أن بعثوا مجدداً في الإسلام ، ستة قرون بعد ارتفاع صاحب الرسالة}.

فما علاقة هذه الفعلة الشنعاء بالمغاربة ؟

لنترك الوقائع على الأرض تحدثنا (تابع)

في النهاية كان:

الرد المتشنج ل هيئة المجلس الأفندي (العلمي !!!) (الأعلى !!!) المغربية، التي أصدرت بياناً سياسياً جاء فيه (تابع):

وأضاف مدبج بيان الأفندية يقول:

والهيئة العلمية !!! للإفتاء !!! بالمجلس (الأفندي)العلمي !!! الأعلى !!! وهي تستحضر هذه الحقائق تستشعر المخاطر التي ينطوي عليها هذا التدفق الإعلامي !!! الذي فتح الأبواب !!! أمام الفتوى فأصبح يتولاها كل من هب ودب !!! ، سيما وقد صار أمرها بيد متنطعين مغرورين !!! أساء بعضهم استخدام العلم في غير ما ينفع الناس !!! واتخذه سلما !!! لاعتلاء كرسي الرئاسة والزعامة العلمية

!!! فأعطى لنفسه !!! الحق في إصدار فتاواه لأهل المغرب ونصب نفسه إماما

عليهم متجاهلا ما للمغرب من مؤسسات علمية (أفندية) وشيوخ أعلام متخطيا بذلك كل الأعراف والتقاليد التي احتكم إليها العلماء قديما وحديثا.

قلت:

واضح الآن أن الخطاب موجه مباشرة وبدون لف ولا دوران إلى الشيخ القرضاوي ، حيث أثخن الأفندية مكرهين ومرغمين شخصه طعنا وملامة وصنفوه في عداد:

أ) من هب ودب،

ب) المتنطع في الدين والمغرور،

ت) المستخدم للعلم في غير ما ينفع الناس،

ث) المتخذ من العلم تكأة ومرقاة لاعتلاء كرسي الرئاسة والزعامة الدينية،

ج) الذي يعطي لنفسه الحق في إصدار فتاواه لأهل المغرب

ح) المتجاهل للأفندية الرسميين المخزنيين

خ) المتجاهل للأعراف الجاهلية المرعية،

وأضاف مدبج بيان الأفندية يقول:

من أجل ذلك وجب التذكير بما للمغرب من علماء أعلام كانوا ولا يزالون ملء السمع والبصر منفتحين على فقه المذاهب ومتقيدين في فتاواهم

بـــأعراف بلـــدهم وظـــروف أهلـــه وأحـــوالهم اجتهـــادا واســـتنباطا

وإفتاء ، قدوتهم في ذلك عالم أهل المدينة الذي كان يرى أن يستفتي أهل كل بلد علماء بلدهم.

قلت:

وهذه الفقرة تضمنت مغالطة تاريخية مفضوحة، لأن **الإمام مالك** كن قد اعتذر للخليفة **المنصور العباسي** (ت: 158 هـ) بهذه الذريعة، كي يخرج من الفخ الذي نصبه له هذا الأخير، بإغرائه بجعل كتاب **الموطأ**، المذهب الرسمي للدولة، ويتم بالتالي للمنصور تأميم الاجتهاد الفقهي ما كان قد أمم منصب الخلافة، بدعوى لا تنهض وهي قرابة جدهم العباس رضي الله عنه من النبي ﷺ.

وقد تفطن **الإمام مالك** رحمه الله، وهو الذي أيد خروج **محمد النفس الزكية** على المنصور، إلى ما يضمر المنصور من سوء طوية من وراء عرضه، فلم يسايره، ولا طاوعه حين عرض عليه القدوم إلى العراق لتعليم أبنائه، فقال مقولته الشهيرة:

العلم يؤتى ولا ياتي

والمعروف يومها أن كل مصر تبنى الفقه الذي انحدر إليه من الصحابي الذي نزل ببلدهم وتفقهوا على يديه.

- فأهل **مكة** كانوا على فقه الصحابي **عبد الله بن عباس** وأقضيته،
- وأهل **المدينة** على فقه الصحابي: عبد الله بن عمر بن الخطاب،
- و**الكوفة** تتلمذوا للصحابي: **عبد الله بن مسعود**،
- و**مصر** تأسوا بفقه **عبد الله بن عمرو بن العاص**،....إلخ.

وتكونت على أيدي هذا الرعيل الأول مدارس فقهية بنكهة البلد، لخصوصيات بيئات التنزيل من جهة البداوة أو التحضر.

فبرز من التلاميذ المباشرين لهؤلاء الصحابة في التابعين:

- بمكة، أبو محمد: عطاء بن ابي رباح الفهري القرشي (ت: 114 هـ)، وأول شهيد الفقهاء أبو محمد: سعيد بن جبير بن هشام (ت: 95 هـ)، وأبو الحجاج: مجاهد بن جبر (ت: 102 هـ)، أبو عبد الله: عكرمة البربري مولى عبد الله بن عباس (ت: 107 هـ) وغيرهم،

- وبالمدينة أبو محمد: سعيد بن المسيب بن حزن المحزومي القرشي (ت: 93 هـ)، وأبو محمد القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (ت: 102 هـ)، وعروة بن الزبير بن العوام القرشي (ت: 99 هـ)، وأبو عبد الله: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي (ت: 98 هـ)، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (ت: 104 هـ)، وأبو زيد خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري (ت: 99 هـ) وغيرهم،..
- وبالشام، أبو عبد الله: مكحول الدمشقي (ت: 112 هـ)، وابو المقدام: رجاء بن حيوة الكندي (ت: 112 هـ)، وأبو أيوب: ميمون بن مهران (ت: 118 هـ)، وغيرهم،
- وبالبصرة أبو سعيد الحسن بن يسار البصري (ت: 110 هـ)، وأبو بكر: محمد بن سيرين الأنصاري (ت: 110 هـ)، وأبو الشعثاء: جابر بن زيد الأزدي اليحمدي (ت: 93 هـ) وغيرهم،
- وبالكوفة أبو شبل: علقمة بن قيس النخعي (ت: 62 هـ)، وأبو عمران: إبراهيم بن يزيد بن عمرو النخعي (ت: 95 هـ) وتوفي وهو متوار من الطاغية الحجاج بن يوسف الثقفي عامل الأمويين على العراق، وعامر بن شراحيل بن عبد الشعبي (ت: 105 هـ)، وعبد الرحمن بن أبي ليلى (ت: 83 هـ)، وغيرهم،
- وباليمن، أبو عبد الرحمن: طاووس بن كيسان الهمداني الخولاني (ت: 101 هـ).

وبرز في أتباع التابعين بالمدينة خاصة جمهرة كبيرة من الفقهاء أمثال:

أ) عبد الله بن حسن المثنى بن حسن السبط بن علي بن أبي طالب الهاشمي، الملقب بالكامل (ت: 145 هـ) مات في سجن المنصور العباسي،

ب) وأبي عبد الله: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الملقب بالصادق (ت: 148 هـ)،

ت) وأبي عبد الملك: محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري (ت: 132 هـ)،

ث) ومالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي (93 هـ - 179 هـ)، وغيرهم.

وقد عاصر الإمام مالك كوكبة من الفقهاء الأجلاء في باقي الأمصار الإسلامية أمثال:

أ) سفيان بن عيينة (ت: 198 هـ) بمكة،

ب) وأبي حنيفة النعمان (80 هـ – 150 هـ) بالعراق،

ت) وأبي عمرو: عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمِد الأوزاعي (80 هـ - 157 هـ) بالشام،

ث) وأبي عبد الله: سعيد بن مسروق بن حمزة بن حبيب الثوري (95 هـ - 161 هـ) بالبصرة،

ج) والليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي مولاهم (94 هـ - 175 هـ)، بمصر وغيرهم.

قلت:

وقد ظل الفقه والقضاء، وإلى هذه الحقبة الزمنية، مستقلين عن الدولة، لذلك كانت تظهر مذاهب فقهية جديدة وتختفي أخرى بالانتخاب الطبيعي فقط حال:

أ) المذهب الشافعي الذي ظهر مع تلميذ مالك: محمد بن إدريس الشافعي (ت: 204 هـ) الذي سينتشر في العراق ثم في مصر،

ب) والمذهب الظاهري الذي ظهر مع داود بن علي بن خلف الأصبهاني (204 هـ - 270 هـ) الذي سينتشر في كثير من الأمصار، حتى عد الرابع من جهة الأتباع بعد مذاهب: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، قبل أن يأخذ مكانه المذهب الحنبلي المنسوب للإمام احمد بن حنبل الشيباني (241 هـ)، تلميذ الإمام الشافعي، ليظل في الرتبة الخامسة وإلى القرن الثامن الهجري، حيث انتشر في الأندلس بعد أن ضخ فيه الإمام أبو محمد: ابن حزم دماء جديدة، وليصبح المذهب الرسمي ل دولة الموحدين المغربية (558 هـ/1163 م - 667 هـ/ 1269 م)، لفترة ناهزت القرن، بدل المذهب المالكي,

لكن، ما أن بدأت الدولة تستعمل الفقه والفقهاء لأغراض السياسة، حتى بدأت تتقوى مذاهب على حساب أخرى، ليس لقوتها الذاتية، وإنما لكون الحكام ارتضوها ومنعوا الناس من غيرها.

وهكذا اختفت عدة مذاهب فقهية من الساحة حال:

- أ) مذهب الحسن البصري،
- ب) ومذهب أبي عمرو الأوزاعي الشامي،
- ت) ومذهب أبي جعفر: محمد بن جرير الطبري (224 هـ - 310 هـ).
- ث) ومذهب أبي ثور: إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي (ت: 246 هـ/860 م) الذي كان قد تفقه على مذهب أبي حنيفة، قبل أن يلتقي بالشافعي عند قدومه العراق ويغير وجهته، لينشئ لنفسه مذهبا خاصاً به يأخذ بأقوال الشافعي في القديم ويخالفه في مسائل كثيرة.

- وقد انتشر مذهبه في أذربيجان وأرمينية،.....
- وغيرهم.

وقد لخص الإمام **ابن حزم الظاهري** كيف تم انتشار مذهبين رئيسيين من المذاهب الفقهية الإسلامية بقوله:

مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان؛ مذهب أبي حنيفة، فإنه لما ولى قضاء القضاة أبو يوسف كانت القضاة من قبله، فكان لا يولى قضاء البلاد من أقصى المشرق إلى أقصى أعمال إفريقية إلا أصحابه والمنتمين إلى مذهبه، ومذهب مالك بن أنس عندنا فإن يحيى بن يحيى كان مكيناً عند السلطان، مقبول القول في القضاة، فكان لا يلي قاض في أقطارنا إلا بمشورته واختياره، ولايشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه، والناس سراع إلى الدنيا والرياسة، فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به، على أن يحيى بن يحيى لم يل قضاء قط، ولا أجاب إليه، وكان ذلك زائداً في جلالته عندهم، وداعياً إلى قبول رأيه لديهم؛ وكذلك جرى الأمر في إفريقية لما ولى القضاء بها سحنون بن سعيد، ثم نشأ الناس على ما انتشر.

قلت:

ف**هارون الرشيد** العباسي، استطاع أن يجند **أبا يوسف** القاضي تلميذ **أبي حنيفة** ليوليه على القضاء، بينما توفي الإمام أبو حنيفة في سجنه مصراً على عدم القبول في أن يتولى هذا المنصب لوالد هارون الرشيد: **المنصور العباسي**. بعد ان عرضه الأخير لشتى صنوف التعذيب والجلد لأيام عدة قبل أن يقضى عليه بالسم.

فكان **هارون الرشيد** لا يولي على القضاء إلا من أشار به **أبو يوسف**.

وكان من تحصيل الحاصل ألا يولى **أبو يوسف** على القضاء سوى **الأحناف**.

وهذا ما مكن للمذهب الحنفي من الانتشار في العراق، وخراسان، و الشام، ومصر، وإفريقية زمن **الدولة العباسية** على حساب غيره لتهافت الطلبة عليه لما يدره من ريع وجاه.

وقد عمل الأمويون بالأندلس، بهذه السياسة أيضاً، حيث كان الفقيه: **أبو محمد : يحيى بن يحيى بن كثير الليثي المصمودي الأندلسي القرطبي (152 هـ. 234 هـ) تلميذ الإمام مالك**، وجيهاً ومكينا لدى واليين من ولاة الأندلس وهما:

أ) **الطاغوتي، المجاهر بعمل قوم لوط، العاصي: أبو العاص: الحكم بن هشام بن عبد الرحمن (الداخل: صقر قريش) بن معاوية ابن هشام بن عبد الملك بن مروان، الملقب بالمرتضى الذي حكم خلال الفترة (180 هـ - 206 هـ).**

وقد عمل بمشورة يحيى بن يحيى في تعيين القضاة، فكانوا كلهم من المالكية دون سواهم.

ولم يكن يحيى رحمه الله، وهو الذي عزف عن تولي أي منصب في الدولة، يرضى عن سيرة الحَكم، الذي ابتلي بخصلة قوم لوط وذهب زبانيته يتصيدون الوسيمين من الشباب، في سابقة لم يسبقه إليه زنديق قبله، ويخصونهم، ليتسرا بهم على رؤوس الأشهاد، لعنه الله.

لذلك لم يتردد يحيى في التشاور والتآمر مع فقهاء قرطبة من أجل عزل هذا الخبيث عن الحَكم، ومحاولة استبداله بغيره.

وقد كان بقرطبة يومها أربعة آلاف متقلس متزيين بزي العلماء. وقد عز عليهم أنتهاك الحكم للحرمات وائتمروا لخلعه وجيشوا العامة لقتاله. وكان ممن تزعم حركة الفقهاء التصحيحية طالوت بن عبد الجبار المعافري، أحد العلماء العاملين الشهداء، الذين قالوا بأنه: لا يحل المكث ولا الصبر على هذه السيرة الذميمة وعولوا على تقديم أحد أهل الشورى بقرطبة وهو أبو الشماس أحمد بن المنذر بن الداخل الأموي ابن عم الحكم لما ظهر لهما من صلاحه! وعقله! ودينه! فقصدوه وعرفوه بالأمر فابدى الميل إليهم والبشرى بهم، وقال لهم أنتم أضيافي الليلة فإن الليل استر وناموا وقام هو إلى ابن عمه الفاجر فأخبره بشأنهم فاغتاظ لذلك وقال:

- **جئت لسفك دمي أو دمائهم وهم أعلام فمن أين نتوصل إلى ما ذكرت ؟**
- **فقال: أرسل معي من تثق به ليتحقق.**

فوجه من أحب فأدخلهم أحمد في بيته تحت ستر ودخل الليل وجاء القوم فقال:

- **أخبروني من معكم ؟**

- فقالوا: فلان الفقيه، وفلان الوزير،..... وعدوا كبارا، والكاتب يكتب، حتى امتلأ الرق فمد أحدهم يده وراء الستر فرأى القوم، فقام وقاموا وقالوا:
- فعلتها يا عدو الله !
- فمن فر لحينه نجا، ومن لم يفعل قبض عليه.

فكان ممن فر : يحيى بن يحيى الفقيه صاحب مالك من بين آخرين من أهل العلم والدين، الذين ضربت أعناق سبعة وسبعين رجلا منهم وصلبوا وأضاف إليهم عميه: كليبا وأمية فصلبا.

وتداعى أهل قرطبة من أرباضهم وتألبوا بالسلاح وقصدوا القصر في شهر رمضان سنة اثنتين ومئتين، حيث غلب عليهم الحماس، واندفعوا بدون قيادة عسكرية تؤطرهم، على غرار ما حصل لأهل المدينة في وقعة الحرة الشهيرة، فخرج الحَكم وأحاط جيشه بالغاضبين، ووضعوا فيهم السيف حتى قتلوا منهم ما يربو على أربعين الفا من أهل الربض.

ولما استيأس الناس من النصر، تداعوا بالطاعة ولاذوا بالعفو فعفا عنهم على أن يخرجوا جميعاً من قرطبة !!!

فامتثلوا مرغمين وهدمت ديارهم ومساجدهم ونزل منهم ألوف بمدينة طليطلة وخلق كثير حل في الثغور وجاز آخرون البحر ونزلوا بالمغرب واستقر منهم من استقر بمدينة فاس وابتنوا لهم الحي المعروف بحي الأندلس بها، وأبحر آخرون حتى نزلوا ب الإسكندرية بمصر.

وقد ظل يحيى الليثي متوارياً من الحكم لأربع سنين، قبل أن يعفو عنه الأخير قبل موته بقليل سنة 206 هـ، عندما استشعر بدنو أجله، كي يضمن وراثة العهد لابنه، على ما يفعل باقي الظغاة !!!.

ب) وابنه: عبد الرحمن (176هـ/792م - 238 هـ/852 م)، الذي حكم خلال الفترة (206 هـ/821 م - 238 هـ/852 م)، وسيعمل هو أيضاً بمشورة يحيى في تعيين القضاة ما عمل والده قبله.

أثر التعصب المذهبي في اختفاء بعض المذاهب الفقهية

ولم يقتصر شن الحرب على المذاهب الفقهية الحرة، على رؤساء الدول المتحبرين فحسب، بل انتقلت العدوى منهم إلى المذاهب التي بوؤوها الحظوة، لتستأسد بدورها ما استأسد السلطان، ولي نعمتهم، على غيرها من المذاهب.

فقد تعرض أبو جعفر الطبري رحمه الله لمحنة أواخر حياته بسبب من التعصب المذهبي، حيث كان المذهب الحنبلي في هذه الفترة هو المسيطر على العراق، بعد أن كان الإمام أحمد نفسه قد عانى الأمرين على يد المعتزلة من قبل في قضية خلق القرآن.

وقد تعصب العوام على ابن جرير، بسبب من خلافه مع أبي بكر بن داود زعيم الحنابلة، ورموه بالتشيع، خلطاً بين اسمه وسميه أبي جعفر محمد بن جرير بن رستم الشيعي. وحوصر ابن جرير في بيته حتى توفي رحمه الله.

وكذلك تعصب مالكية الأندلس على غيرهم من المذاهب، حتى أصدر الفاجر الحكم بن هشام الأموي مرسوما يمنع منعاً كلياً التمذهب بغير مذهب مالك !

وأضاف مدبج بيان الأفندية يقول:

ومحافظة على هذا النهج القويم !!! وإحياء لرسومه وتحقيقا لغاياته وأهدافه، أسس أمير المؤمنين !!! محمد السادس نصره الله المجالس العلمية (الأفندية) !!! المحلية والمجلس العلمي(الأفندي) !!! الأعلى !!! الذي يتشرف برئاسته، وهو الجهة الموكول إليها !!! النظر في الفتوى الشرعية بضوابطها وشروطها في المملكة المغربية !!!.

فالفتوى في المملكة المغربية موكولة إلى مؤسسة علمية !!! (كبرت كلمة تخرج من أفواههم) ولم يعد !!! بإمكان !!! أي جهة أخرى !!! ، أفرادا وجماعات !!! ، أن تتطاول عليها !!!.

قلت:

وقد غاب عن الأفندية المطربشين مدبجو هذا المنيفستو السياسي السمج، القليل الأدب، الحكمة البالغة التي تقول بأن: "فاقد الشيء لا يعطيه"، لأنه ببساطة، لا يوجد من بين هذه الزمرة من الأفندية المتعالمين ، ولا ينبئك مثل خبير، من تتوفر فيه الشروط الشرعية للإفتاء في أي حقل كان، لأن وظيفتهم الأساسية التي انتدبهم النظام إليها، اقتصرت في كونهم: كلاب مجزرة ضوضائيون أولاً وأخيراً، على ما يثبت هذا الرد بالذات، ولما يعتري المنظومة الفقهية المالكية من تصدع وشرخ من جهتين:

أ) جهة افتقاد التأسيس النصي، مادامت المدونة الكبرى، وهي عمدة المذهب تتأسس على أقوال لمالك وتلامذته من دون أدلتها النصية التفصيلية، ونفس الشيء يقال عن رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أو مختصر خليل، حيث لم يعن المالكية، وعلى خلاف باقي المذاهب الثلاثة الأخرى، بتأصيل مسائلهم، لقلة باعهم في الحديث، ولافتقادهم للمحدثين النقاد، حتى على النمط الحشوي القديم،

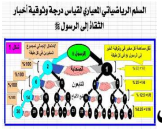

فما بالك، أن يخضعوها لمعيار مقايسة الأخبار العدلي الصلب {أنظر على هذا الموقع: "الهندسة الحديثية"

ب) تقادم مسائل المدونة، وكل الأمهات المالكية، وعدم صلاحيتها للتنزيل في العصر الحاضر، مادامت كلها، وبدون استثناء، لها تعلق بمجتمعات ضاربة في البداوة بحظ وافر، ولا تصلح بحال للمجتمعات الصناعية والتكنولوجية المعاصرة، حيث يتطلب العصر الاجتهاد الشمولي في تخصصات عدة، لم يعرفها الفقه القديم، وتتطلب عناية متخصصين ملمين بها، ينبضون بنبض المجتمع ومشاكله، وينظرون ويفتون في هياكل المجتمع ومؤسساته، التي يجب أن تتواءم مع الشريعة، وليس الاقتصار، مرغمين، على الأحوال الشخصية فحسب، التي عولجت ومنذ الصدر الأول، ولم يبق فيها لمعاصر من إرب أو إضافة.

فالمفتي بالمذهب وهو لا يعلم بالراجح من الأقوال بأدلتها التفصيلية، متجرئ على الفتوى وحاطب ليل لا يدري ما يخرج من مخه {أنظر الإشكالات التي سيصادفها في الحلقة 13 (العقبات الكأداء التي قد تعترض التنزيل السليم للنصوص على الوقائع) والحلقة 14 (الانزياحات الدلالية للمفاهيم الفقهية التي تحول دون التنزيل الصحيح للنصوص على الوقائع) من هذه السلسلة.

أما أن يخوض أحدهم في تخصص معاصر ك الاقتصاد فدونه الثريا، لضعف الطالب والمطلوب فيه وفي معارفه المتكلسة والمتحجرة والمتجاوزة، على ما قدمنا من قبل، في تقادم المعارف بسبب من الإزاحات المفهومية التي تحدث في العلوم {نظر الحلقة الأولى من هذه السلسلة ، حيث مثلنا لذلك بحقلي: الصمامات الثلاثية ، والقاطرات البخارية ، اللذان سادا في القرن التاسع عشر وتجاوزها العصر الآن، بحيث لا يمكن إطلاق على من تخصص في هذين المجالين اليوم، على غرار سابق العهد، بأنه عالم في أي منهما!، بل كهوفي ومجنون مسكن وعصر!

وأضاف مدبج بيان الأفندية يقول:

وأما فتوى من أجاز للمغاربة الاقتراض من البنوك !!! من أجل السكن فإن هذا المفتي قد تجاوز !!! في فتواه حدود اللياقة !!! وارتكب أخطاء فادحة علمية !!! وأخلاقية !!! في مقدمتها التطاول !!! على حق علماء !!! المغرب في إفتاء أهل بلدهم !!!، غير ملتزم بأدب الفتوى !!! الذي درج عليه علماء السلف؛ لأنهم اشترطوا على المفتي ألا يفتي إلا إذا كان من أهل البلد !!! الذي يعرف أوضاعه وأحواله ويطلع على دقائق أموره، والحال أن هذا المفتي !!! بعيد عن المغرب جاهل لأحواله وأعرافه وتقاليده !!!. وعلماؤه !!! أدرى به !!! ومؤسساته العلمية !!! أجدر !!! بالإفتاء في نوازل أهله وقضاياهم !!!.

كما أنه أساء إلى المغرب وأهله !!! حين قاس بلدهم ببلاد المهجر.

والهيئة العلمية (الأفندية) !!! للإفتاء بالمجلس العلمي الأعلى (المطربش خارج عصره) !!! إذ تندد !!! بهذا المسلك الغريب !!! تعرب عن استنكارها !!! لموقف لا يمكن أن يصدر إلا عن غافل أو ممن يسر حسوا في ارتغاء[1] !!!.

قلت:

ومن السهل إلقام حجر للأفندية المخزنيين المطربشين المتعالمين الواهمين، بمطالبتهم بالفتوى البديلة، بدل هذا الهراء، أي محاكمتهم إلى الآية 111 من سورة البقرة:

[1] هذه الجملة تشير إلى قضية معروفة وهي إن اللبن حينما يُحلب تعلوه رغوة فيأتي الرجل فيُظهر أنه يريد شرب الرغوة فقط، ولكنه يشرب الماء سراً، وبهذا يضرب المثل لمن يدّعي شيئاً ويريد غيره. فهو يشرب اللبن سراً ولكنه يدعي أنه يحسو الرغوة، فيقال: فلان يسرّ حسواً في ارتغاء. والارتغاء شرب الرغوة.

﴿ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾ ﴾

والآية 148 من سورة الأنعام

﴿ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾ ﴾

وهو ما يعلمون من أنفسهم أنهم لا قبل لهم به، وبأنهم كلاب مجزرة

فحسب، ينبحون على خصوم الدولة، حين تصدر لهم الأوامر، حالهم هنا تماما، ولا يتعدى قدرهم هذه المهمة البئيسة !!.

قلت:

وما دام هذا هو واقع أفندية المخزن المتعالمين، ويعلمونه من أنفسهم، فكيف نفسر جرأتهم على إصدار مثل هذا البيان الصبياني المشاكس والمتهافت؟

وهو ما سنحاول الإجابة عليه في الحلقة القادمة بإذن الله تعالى.

انتهى وتليه الحلقة 28